صندوق بنك قطر الوطني للاستثمار في ادوات الدخل الثابت
الدوحة – قطر

البيانات المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

صندوق بنك قطر الوطني للاستثمار في ادوات الدخل الثابت
البيانات المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

الفهرس **صفحة**

تقرير مدقق الحسابات المستقل	--
بيان المركز المالي	1
بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر	2
بيان التغيرات في صافي الموجودات العائدة إلى حملة الوحدات	3
بيان التدفقات النقدية	4
إيضاحات حول البيانات المالية	5 -29

Deloitte & Touche - Qatar Branch
Burj Alfardan Building
Al Majdami Street
Lusail
P.O. Box 431
Qatar

Tel : +974 44341112
Fax : +974 44422131
www.deloitte.com

ق.ر 99-8
RN: 662/AT/FY2026

تقرير مدقق الحسابات المستقل

السادة / حملة وحدات صندوق بنك قطر الوطني للاستثمار في ادوات الدخل الثابت المحترمين،
الدوحة – قطر

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية لصندوق بنك قطر الوطني للاستثمار في ادوات الدخل الثابت ("الصندوق")، والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2025، وكل من بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر، وبيان التغيرات في صافي الموجودات العائدة إلى حملة الوحدات وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وإيضاحات حول البيانات المالية متضمنة معلومات حول السياسات المحاسبية الجوهرية.

في رأينا، إن البيانات المالية تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي للصندوق كما في 31 ديسمبر 2025، وأداءه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (المعايير المحاسبية) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير موضحة في فقرة "مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية" من تقريرنا. إننا مستقلون عن الصندوق وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وآداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) الصادر عن مجلس معايير السلوك والأخلاق المهنية الدولي للمحاسبين ووفقاً لقواعد السلوك المهني الأخرى والمتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية للصندوق في دولة قطر. هذا، وقد إلتزمنا أيضاً بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفق هذه المتطلبات ومتطلبات معايير السلوك الدولية لمجلس المحاسبين. ونعتقد بأن بيّنات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساساً لرأينا.

تقرير مدقق الحسابات المستقل (تتمة)

مسؤوليات الإدارة والقائمين على الحوكمة عن البيانات المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد هذه البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (المعايير المحاسبية) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية وأحكام قانون الشركات التجارية القطري والنظام الأساسي للصندوق، والرقابة الداخلية التي ترى الإدارة أنها ضرورية لإعداد البيانات المالية بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن إحتيال أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية، فإن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الصندوق على الإستمرار وفقاً لمبدأ الإستمرارية، والإفصاح، حسبما يقتضيه الحال، عن المسائل المتعلقة بالإستمرارية وإعتماد مبدأ الإستمرارية المحاسبي، ما لم تنوي الإدارة تصفية الصندوق أو وقف عملياته، أو لا يوجد لديها بديل واقعي إلا القيام بذلك.

ويعتبر القائمون على الحوكمة مسؤولين عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للصندوق.

مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

إن غايتنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية خالية بصورة عامة من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن إحتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير المدقق الذي يشمل رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولا يضمن أن عملية التدقيق التي تمّت وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف تكشف دائمًا أي خطأ جوهري في حال وجوده. وقد تنشأ الأخطاء عن الإحتيال أو عن الخطأ، وتعتبر جوهرية بشكل فردي أو مُجمّع إذا كان من المتوقع تأثيرها على القرارات الإقتصادية المتخذة من المستخدمين بناءً على هذه البيانات المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقا للمعايير الدولية للتدقيق، فإننا نمارس التقدير المهني ونحافظ على الشك المهني طوال فترة التدقيق. كما نقوم أيضاً:

- بتحديد وتقييم مخاطر الاخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء كانت ناشئة عن إحتيال أو عن خطأ، وبتصميم والقيام بإجراءات التدقيق المناسبة بما ينسجم مع تلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساسا لرأينا. إن مخاطر عدم إكتشاف خطأ جوهري ناتج عن إحتيال تفوق تلك الناتجة عن خطأ، حيث يشمل الإحتيال التواطؤ، أو التزوير، أو الحذف المتعمد، أو سوء التمثيل أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.
- بالإطلاع على نظام الرقابة الداخلي ذي الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية.
- بتقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها المعّدة من قبل الإدارة.
- بإستنتاج مدى ملاءمة إستخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناء على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما اذا كان هناك حالة جوهرية من عدم التيقن متعلقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً جوهرية حول قدرة الصندوق على الاستمرار. وفي حال الإستنتاج بوجود حالة جوهرية من عدم التيقن، يتوجب علينا لفت الإنتباه في تقريرنا إلى الإيضاحات ذات العلاقة الواردة في البيانات المالية أو في حال كانت هذه الإيضاحات غير كافية يتوجب علينا تعديل رأينا. هذا ونعتمد في إستنتاجاتنا على بينات التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، قد تؤدي الأحداث أو الظروف المستقبلية بالصندوق إلى توقف أعمال الصندوق على أساس مبدأ الاستمرارية.
- بتقييم العرض الشامل للبيانات المالية وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها، بما في ذلك الإفصاحات و إذا ما كانت هذه البيانات المالية تعرض العمليات الضمنية والأحداث ضمن إطار يحقق العرض العادل.

تقرير مدقق الحسابات المستقل (تتمة)

مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية (تتمة)

كما أننا نتواصل مع القائمين على الحوكمة فيما يتعلق على سبيل المثال لا الحصر بنطاق وتوقيت ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي خلل جوهري في أنظمة الرقابة الداخلية يتبين لنا خلال عملية التدقيق.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعية الأخرى

بالإضافة إلى ذلك، وفقاً لما يقتضيه قانون الشركات التجارية القطري فإننا نفصح عن الآتي:

- برأينا، أن الصندوق يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة.
- لقد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا.
- على حد علمنا وإعتقادنا ووفقا للمعلومات التي توافرت لدينا، لم تقع خلال السنة مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية القطري أو النظام الأساسي للصندوق على وجه قد يؤثر بشكل جوهري على مركز الصندوق المالي وأدائه المالي.

الدوحة – قطر في
25 يناير 2025

عن **ديلويت آند توش**
فرع قطر

وليد سليم
شريك
سجل مراقبي الحسابات رقم 319
سجل مدققي الحسابات لدى هيئة قطر للأسواق المالية
رقم 120156

صندوق بنك قطر الوطني للاستثمار في ادوات الدخل الثابت

بيان المركز المالي

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

	إيضاح	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
		ريال قطري	ريال قطري
الموجودات			
استثمارات في أوراق مالية	5	37,295,516	37,570,528
فوائد مستحقة القبض	6	571,883	491,370
أرصدة لدى البنوك	7	976,541	111,660
أجمالي الموجودات		38,843,940	38,173,558
المطلوبات			
مستحقات لطرف ذو علاقة	8	24,683	24,203
مستحقات ومصروفات مستحقة	9	94,854	73,094
		119,537	97,297
الموجودات الصافية المنسوبة إلى حاملي الوحدات		38,724,403	38,076,261
عدد الوحدات المصدرة (وحدات)		2,618,602	2,744,986
القيمة الصافية للأصول لكل وحدة (ريال قطري)		14.788	13.87

تم اعتماد هذه البيانات المالية من قبل مدير الصندوق بتاريخ 25 يناير 2026 وتم التوقيع عليها نيابة عنه من قبل:

السيد / عبدالله هاشم السادة
النائب الأول للرئيس التنفيذي
إدارة الثروات والأصول للمجموعة

DELOITTE & TOUCHE
Doha - Qatar
25 JAN 2026
Signed for Identification Purposes Only

تم إعداد هذا البيان من قبل الصندوق وتم ختمه من قبل المدققين لأغراض التعريف فقط

الإيضاحات المرفقة تشكل جزءا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية

صندوق بنك قطر الوطني للاستثمار في ادوات الدخل الثابت

بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

	إيضاح	**2025**	2024
		ريال قطري	ريال قطري
الدخل			
صافي الربح من الاستثمارات في الأوراق المالية	10	**1,163,482**	639,571
صافي الخسارة من الصرف الأجنبي		**(1,058)**	(1,593)
دخل الفائدة		**1,945,166**	1,823,207
إجمالي الدخل		**3,107,590**	2,461,185
المصروفات			
رسوم الإدارة	8	**294,314**	283,815
رسوم امين المحفظة		**76,440**	76,440
رسوم خدمة المستثمرين		**11,703**	12,704
رسوم الإدارة		**76,440**	76,440
الرسوم المهنية		**140,000**	140,000
المصروفات الأخرى		--	12,076
إجمالي المصروفات		**598,897**	601,475
ربح السنة		**2,508,693**	1,859,710
الدخل الشامل الآخر للسنة		--	--
التغير في صافي الموجودات العائدة إلى حملة الوحدات		**2,508,693**	1,859,710

DELOITTE & TOUCHE
Doha - Qatar
25 JAN 2026
Signed for Identification Purposes Only

تم إعداد هذا البيان من قبل الصندوق وتم ختمه من قبل المدققين لأغراض التعريف فقط

الإيضاحات المرفقة تشكل جزءًا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية

صندوق بنك قطر الوطني للاستثمار في ادوات الدخل الثابت

بيان التغيرات في الأصول الصافية المنسوبة إلى حاملي الوحدات

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

	2025		2024	
	عدد الوحدات	**ريال قطري**	عدد الوحدات	ريال قطري
الرصيد في 1 يناير	**2,744,986**	**38,076,261**	2,812,934	37,141,461
التغير في صافي الموجودات العائدة إلى حملة الوحدات	--	**2,508,693**	--	1,859,710
الاشتراك والاسترداد من قبل حاملي الوحدات:				
استرداد الوحدات القابلة للاسترداد خلال العام	**(126,384)**	**(1,860,551)**	(67,948)	(924,910)
المعاملات مع حاملي الوحدات	**(126,384)**	**(1,860,551)**	(67,948)	(924,910)
الرصيد في 31 ديسمبر	**2,618,602**	**38,724,403**	2,744,986	38,076,261

تم إعداد هذا البيان من قبل الصندوق وتم ختمه من قبل المدققين لأغراض التعريف فقط

الإيضاحات المرفقة تشكل جزءًا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية

	إيضاح	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
		ريال قطري	ريال قطري
الأنشطة التشغيلية			
التغير في صافي الموجودات العائدة إلى حملة الوحدات		**2,508,693**	1,859,710
التعديلات الخاصة بـ:			
الخسارة المحققة من بيع الأوراق المالية الاستثمارية	10	--	101,499
دخل الفائدة		**(1,945,166)**	(1,823,207)
صافي الخسارة من الصرف الأجنبي		**1,058**	1,593
صافي الربح غير المحقق من إعادة تقييم الأوراق المالية الاستثمارية	10	**(1,140,648)**	(741,070)
		(576,063)	(601,475)
التغيرات في:			
استثمارات في أوراق مالية		**1,414,602**	(401,213)
مستحقات الوساطة		--	19,656
مستحقات لطرف ذو علاقة		**480**	529
مستحقات ومصاريف مستحقة		**21,760**	(15,611)
النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية		**860,779**	(998,114)
فوائد مستلمة		**1,864,653**	1,824,110
صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية		**2,725,432**	825,996
الأنشطة التمويل			
المدفوعات مقابل استرداد الوحدات القابلة للاسترداد		**(1,860,551)**	(924,910)
صافي النقد المستخدم في أنشطة التمويل		**(1,860,551)**	(924,910)
صافي الزيادة/(النقص) في النقد وما في حكمه		**864,881**	(98,914)
النقد وما في حكمه في بداية العام		**111,660**	210,574
النقد وما في حكمه في نهاية العام	7	**976,541**	111,660

تم إعداد هذا البيان من قبل الصندوق وتم ختمه من قبل المدققين لأغراض التعريف فقط

DELOITTE & TOUCHE
Doha - Qatar
25 JAN 2026
Signed for Identification
Purposes Only

الإيضاحات المرفقة تشكل جزءًا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية

1. الوضع القانوني والأنشطة الرئيسية

صندوق بنك قطر الوطني للاستثمار في ادوات الدخل الثابت ("الصندوق") هو صندوق ذي نهاية مفتوحة تأسس بموجب القانون رقم (25) لسنة 2002 وقرار وزارة التجارة والصناعة رقم (69) لسنة 2004 بإصدار اللائحة التنفيذية لصناديق الاستثمار في دولة قطر. تم ترخيص الصندوق من قبل مصرف قطر المركزي ("مصرف قطر المركزي") بترخيص رقم S.A/20/2012 ومسجل لدى وزارة التجارة والصناعة ("الوزارة") برقم تسجيل 58029. بدأ الصندوق عملياته في 1 فبراير 2013.

مدة الصندوق عشر سنوات تبدأ من تاريخ تسجيل الصندوق في سجل صناديق الاستثمار بالوزارة، قابلة للتجديد من قبل المؤسس بعد موافقة مصرف قطر المركزي. تبلغ القيمة الاسمية للوحدة 10 ريال قطري، ويتراوح رأس مال الصندوق من 20,000 ريال قطري كحد أدنى إلى 5,000,000,000 ريال قطري كحد أقصى.

مؤسس الصندوق هو بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)، وهي شركة مساهمة قطرية تأسست بموجب قوانين قطر ويقع مكتبها الرئيسي في الدوحة، قطر، ص.ب. صندوق 1000 ("المؤسس"). تتم إدارة الصندوق من قبل بنك قطر الوطني الخاص (سويسرا)، وهي شركة تأسست بموجب قوانين سويسرا (رقم تسجيل الشركة CH-170-3-031-263-3) ويقع مكتبها المسجل في جنيف، سويسرا.

وقد تم تعيين بنك إتش إس بي سي الشرق الأوسط المحدود، فرع قطر بصفته امين المحفظة للصندوق.

تتمثل الأنشطة الرئيسية للصندوق في تزويد مستثمريه بعوائد استثمارية تنافسية من خلال الاستثمار في أدوات الدخل الثابت الصادرة عن الحكومات والبنوك المركزية والشركات ذات السمعة الطيبة الموجودة إما في قطر أو في الدول الأعضاء الأخرى في مجلس التعاون الخليجي.

2. أساس الاعداد

تتسق السياسات المحاسبية المطبقة مع تلك المطبقة في السنة المالية السابقة، بإستثناء المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة التالية الصادرة مؤخرًا من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية وتفسيرات لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية ("IFRIC") السارية اعتبارًا من 1 يناير 2025:

2.1 معايير المحاسبة الدولية الجديدة والمعدلة والتفسيرات التي أصبحت سارية المفعول للسنة الحالية

قامت الشركة خلال السنة الحالية بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية (المعايير المحاسبية) الجديدة والمعدّلة التالية، والتي أصبحت سارية للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2025.

معايير المحاسبة الدولية الجديدة والمعدلة	**ساري المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد**
تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 21 – الإفتقار لقابلية التبادل	1 يناير 2025

لم يكن لتطبيق هذه المعايير الدولية للتقارير المالية المعدلة أي تأثير مادي على الافصاحات والمبالغ المدرجة في هذه البيانات المالية ولكنه قد يؤثر على المحاسبة للمعاملات أو الترتيبات المستقبلية.

2.أساس الاعداد

2.2 معايير المحاسبة الدولية الجديدة والمعدلة التي صدرت ولكنها لم تدخل حيز التنفيذ بعد ولم يتم تبنيها مبكرًا

لم تطبق الشركة المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية التي تم إصدارها ولكن لم تدخل حيز التنفيذ بعد:

معايير المحاسبة الدولية الجديدة والمعدلة	**ساري المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد**
التعديلات على المعايير الدولي للمحاسبة 9 و7 – تصنيف وقياس الأدوات المالية	**١ يناير 2026**
التحسينات السنوية لمعايير المحاسبة الدولية – المجلد 11	**١ يناير 2026**
تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7 العقود التي تشير إلى الكهرباء المعتمدة على الطبيعة	**١ يناير 2026**
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 18 : العرض والإفصاح في البيانات المالية	**١ يناير 2027**
المعيار الدولي للتقارير المالية 19 : الشركات التابعة التي لا تخضع للمساءلة العامة: الإفصاحات	**١ يناير 2027**
التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 10 IFRS والمعيار الدولي للمحاسبة 28 IAS – بيع أو مساهمة الأصول بين المستثمر وشركته التابعة أو المشروع المشترك	مؤجل إلى أجل غير مسمى

تتوقع الإدارة أن يتم إعتماد هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة في البيانات المالية للشركة عند تطبيقها. وقد لا يكون تطبيق هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة اي تأثير مادي على البيانات المالية للشركة في فترة التطبيق المبدئي.

3. السياسات المحاسبة الهامة

بيان الامتثال

تم إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية وأحكام قانون الشركات التجارية القطري والنظام الأساسي للصندوق.

أساس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية على أساس التكلفة التاريخية باستثناء الأوراق المالية الاستثمارية والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة.

العملة الوظيفية والعرضية

يتم عرض هذه البيانات المالية بالريال القطري ("الريال القطري")، وهو العملة الوظيفية وعملة العرض للصندوق.

السياسات المحاسبية الجوهرية التي تم تطبيقها في إعداد البيانات المالية موضحة أدناه:

الإعتراف بالإيرادات

• صافي الربح / (الخسارة) من الأوراق المالية الاستثمارية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة يشمل جميع القيمة العادلة المحققة وغير المحققة؛ و
يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر المحققة من بيع الأوراق المالية الاستثمارية في الربح أو الخسارة على أنها الفرق بين القيمة العادلة للمقابل المستلم والقيمة الدفترية للأوراق المالية الاستثمارية؛ و
يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر غير المحققة من الأوراق المالية الاستثمارية في الربح أو الخسارة على أنها الفرق بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية للأوراق المالية الاستثمارية التي لم يتم بيعها.

• يتألف دخل الفائدة المعروض في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر من الفائدة على الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة المحسوبة على أساس الفائدة الفعلية؛ و
يتم حساب "معدل الفائدة الفعلي" عند الاعتراف الأولي بالأداة المالية على أنه المعدل الذي يخصم بالضبط الإيرادات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للأداة المالية.

الرسوم والعمولات

يتم الاعتراف بمصروفات الرسوم والعمولات في الأرباح أو الخسائر عند أداء الخدمات ذات الصلة.

3. السياسات المحاسبة الهامة (تتمة)

الأدوات المالية

يتم الاعتراف بالأصول المالية والالتزامات المالية في بيان المركز المالي للصندوق عندما يصبح الصندوق طرفًا في الأحكام التعاقدية للأداة.

يتم قياس الأصول المالية والالتزامات المالية في البداية بالقيمة العادلة. تتم إضافة تكاليف المعاملات المنسوبة مباشرة إلى اقتناء أو إصدار الأصول المالية والالتزامات المالية (بخلاف الأصول المالية والالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة) إلى القيمة العادلة للأصول المالية أو الالتزامات المالية أو خصمها منها، حسب الاقتضاء، عند الاعتراف الأولي. يتم الاعتراف بتكاليف المعاملات المنسوبة مباشرة إلى اقتناء الأصول المالية أو الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة على الفور في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر.

الموجودات المالية

يتم الاعتراف بجميع عمليات الشراء أو البيع العادية للأصول المالية وإلغاء الاعتراف بها على أساس تاريخ التداول. عمليات الشراء أو البيع العادية هي عمليات شراء أو بيع للأصول المالية تتطلب تسليم الأصول في الإطار الزمني الذي تحدده اللوائح أو الأعراف في السوق.

يتم قياس جميع الأصول المالية المعترف بها لاحقًا بالكامل إما بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة، اعتمادًا على تصنيف الأصول المالية.

تصنيف الموجودات المالية

(i) أدوات الدين المخصصة بالتكلفة المطفأة

يتم قياس أدوات الدين التي تفي بالشروط التالية لاحقًا بالتكلفة المطفأة:

- يتم الاحتفاظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالأصول المالية من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛و
- تؤدي الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة إلى تدفقات نقدية تمثل مدفوعات رأس المال والفائدة فقط على المبلغ الأصلي المستحق.

أداة الدين المعينة ضمن الدخل الشامل الآخر

يتم قياس أدوات الدين التي تستوفي الشروط التالية لاحقًا بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:

- يتم الاحتفاظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه من خلال جمع التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية؛ و
- تؤدي الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة إلى تدفقات نقدية تمثل مدفوعات رأس المال والفائدة فقط على المبلغ الأصلي المستحق.

بشكل افتراضي، يتم قياس جميع الأصول المالية الأخرى لاحقًا بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

على الرغم مما سبق، يجوز للصندوق إجراء الاختيار / التعيين غير القابل للإلغاء التالي عند الاعتراف الأولي بالأصل المالي:

- يجوز للصندوق اختيار غير قابل للإلغاء تقديم التغييرات اللاحقة في القيمة العادلة لاستثمار الأسهم في الدخل الشامل الآخر إذا تم (استيفاء معايير معينة) ملاحظة (ii) أدناه
- يجوز للصندوق أن يعين بشكل لا رجعة فيه استثمار دين يفي بمعايير التكلفة المطفأة أو معايير القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كما هو مقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة إذا كان القيام بذلك يلغي أو يقلل بشكل كبير من عدم التطابق المحاسبي (ملاحظة (iii) أدناه)

3. السياسات المحاسبة الهامة (تتمة)

الموجودات المالية (تتمة)

طريقة التكلفة المطفأة والفائدة الفعلية

طريقة الفائدة الفعلية هي طريقة لحساب التكلفة المطفأة لأداة الدين وتخصيص دخل الفائدة على مدى الفترة ذات الصلة.

بالنسبة للأصول المالية بخلاف الأصول المالية المتعثرة الائتمان التي تم شراؤها أو إنشائها (أي الأصول المتعثرة الائتمان عند الاعتراف الأولي)، فإن معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يخصم بالضبط الإيرادات النقدية المستقبلية المقدرة (بما في ذلك جميع الرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة والتي تشكل جزءًا لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي وتكاليف المعاملات والأقساط أو الخصومات الأخرى) باستثناء الخسائر الائتمانية المتوقعة، على مدار العمر المتوقع لأداة الدين، أو، عند الاقتضاء، فترة أقصر، إلى القيمة الدفترية الإجمالية لأداة الدين عند الاعتراف الأولي. بالنسبة للأصول المالية المتعثرة الائتمان التي تم شراؤها أو إنشائها، يتم حساب معدل الفائدة الفعلي المعدل الائتماني عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة، بما في ذلك الخسائر الائتمانية المتوقعة، إلى التكلفة المطفأة لأداة الدين عند الاعتراف الأولي.

التكلفة المطفأة للأصل المالي هي المبلغ الذي يتم قياس الأصل المالي به عند الاعتراف الأولي مطروحًا منه أقساط سداد أصل الدين، بالإضافة إلى الاستهلاك التراكمي باستخدام طريقة الفائدة الفعلية لأي فرق بين هذا المبلغ الأولي ومبلغ الاستحقاق، مع تعديله لأي بدل خسارة.

يتم الاعتراف بإيرادات الفائدة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية لأدوات الدين المقاسة لاحقًا بالتكلفة المطفأة وبالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. بالنسبة للأدوات المالية بخلاف الأصول المالية المشتراة أو المشتقة المتعثرة ائتمانيًا، يتم حساب دخل الفائدة من خلال تطبيق سعر الفائدة الفعلي على القيمة الدفترية الإجمالية للأصل المالي، باستثناء الأصول المالية التي أصبحت لاحقًا متعثرة ائتمانيًا. بالنسبة للأصول المالية التي أصبحت لاحقًا متعثرة ائتمانيًا، يتم الاعتراف بإيرادات الفائدة من خلال تطبيق سعر الفائدة الفعلي على التكلفة المطفأة للأصل المالي. إذا تحسنت مخاطر الائتمان على الأداة المالية المتعثرة ائتمانيًا في فترات إعداد التقارير اللاحقة بحيث لم يعد الأصل المالي متعثرًا ائتمانيًا، يتم الاعتراف بإيرادات الفائدة من خلال تطبيق سعر الفائدة الفعلي على القيمة الدفترية الإجمالية للأصل المالي.

بالنسبة للأصول المالية المشتراة أو المشتقة المتعثرة ائتمانيًا، يعترف الصندوق بإيرادات الفائدة من خلال تطبيق سعر الفائدة الفعلي المعدل ائتمانيًا على التكلفة المطفأة للأصل المالي من الاعتراف الأولي. لا يعود الحساب إلى الأساس الإجمالي حتى لو تحسنت مخاطر الائتمان للأصل المالي لاحقًا بحيث لم يعد الأصل المالي متعثرًا ائتمانيًا.

يتم الاعتراف بإيرادات الفائدة في الربح أو الخسارة ويتم تضمينها في بند "إيرادات الفائدة."

(i)أدوات الأسهم المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
عند الاعتراف الأولي، يجوز للصندوق اتخاذ قرار لا رجعة فيه (على أساس كل أداة على حدة) لتعيين الاستثمارات في أدوات الأسهم المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. ولا يُسمح بالتعيين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذا كان الاستثمار في الأسهم محتفظًا به للتداول أو إذا كان مقابلاً مشروطًا يعترف به المشتري في اندماج الأعمال.

(ii)أدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (مستمرة)
يتم قياس الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في البداية بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملة. بعد ذلك، يتم قياسها بالقيمة العادلة مع الاعتراف بالمكاسب والخسائر الناشئة عن التغيرات في القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر وتراكمها في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات. لن يتم إعادة تصنيف المكاسب أو الخسائر التراكمية إلى ربح أو خسارة عند التخلص من استثمارات حقوق الملكية، بل سيتم تحويلها بدلاً من ذلك إلى الأرباح المحتجزة.

3. السياسات المحاسبة الهامة (تتمة)

الموجودات المالية (تتمة)

طريقة التكلفة المطفأة والفائدة الفعلية (تتمة)

(ii) أدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (مستمرة) (تتمة)

قام الصندوق بتعيين جميع الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية التي لا يتم الاحتفاظ بها للتداول بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عند الاعتراف الأولي.

يتم الاحتفاظ بالأصل المالي للتداول إذا:

• تم شراؤه بشكل أساسي لغرض بيعه في الأمد القريب

• عند الاعتراف الأولي، يكون جزءًا من محفظة من الأدوات المالية المحددة التي يديرها الصندوق معًا ولديه دليل على نمط فعلي حديث لجني الأرباح في الأمد القريب

• مشتق (باستثناء المشتق الذي يمثل عقد ضمان مالي أو أداة تحوط مخصصة وفعالة)

(iii) لأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

يتم قياس الأصول المالية التي لا تفي بمعايير القياس بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. على وجه التحديد:

•يتم تصنيف الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، ما لم يقم الصندوق بتعيين استثمار في حقوق الملكية لا يتم الاحتفاظ به للتداول ولا مقابل طارئ ناشئ عن اندماج أعمال بالقيمة العادلة من خلال الدخل أو الخسارة عند الاعتراف الأولي.

• يتم تصنيف أدوات الدين التي لا تفي بمعايير التكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. بالإضافة إلى ذلك، قد يتم تصنيف أدوات الدين التي تفي بمعايير التكلفة المطفأة أو معايير القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر على أنها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة عند الاعتراف الأولي إذا كان هذا التصنيف يزيل أو يقلل بشكل كبير من عدم الاتساق في القياس أو الاعتراف (ما يسمى "عدم التطابق المحاسبي") الذي قد ينشأ عن قياس الأصول أو الالتزامات أو الاعتراف بالمكاسب والخسائر عليها على أسس مختلفة. لم يصنف الصندوق أي أدوات دين على أنها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

يتم قياس الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة إعداد تقارير، مع الاعتراف بأي مكاسب أو خسائر بالقيمة العادلة في الربح أو الخسارة إلى الحد الذي لا تكون فيه جزءًا من علاقة تحوط محددة. يتم تضمين صافي الربح أو الخسارة المعترف بها في الربح والخسارة في بند "صافي الربح / (الخسارة) من الأوراق المالية الاستثمارية."

مكاسب وخسائر صرف العملات الأجنبية

يتم تحديد القيمة الدفترية للأصول المالية المقومة بعملة أجنبية بتلك العملة الأجنبية ويتم ترجمتها بسعر الصرف الفوري في نهاية كل فترة إعداد تقارير. على وجه التحديد:

• بالنسبة للأصول المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة والتي لا تشكل جزءًا من علاقة تحوط محددة، يتم الاعتراف بفروق الصرف في الربح أو الخسارة في بند "صافي (خسارة) / ربح الصرف الأجنبي."

• بالنسبة للأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والتي لا تشكل جزءًا من علاقة تحوط محددة، يتم الاعتراف بفروق الصرف في الربح أو الخسارة في بند "صافي (خسارة) / ربح الصرف الأجنبي" كجزء من ربح أو خسارة القيمة العادلة .

3. السياسات المحاسبة الهامة (تتمة)

الموجودات المالية (تتمة)

تدني قيمة الموجودات المالية

يعترف الصندوق بمخصص خسارة لخسائر الائتمان المتوقعة على الأدوات المالية المعمول بها والتي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة. يتم تحديث مبلغ خسائر الائتمان المتوقعة في كل تاريخ إعداد تقرير ليعكس التغيرات في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي بالأدوات المالية المعنية.

يعترف الصندوق دائمًا بخسائر الائتمان المتوقعة مدى الحياة لمستحقات الوساطة. يتم تقدير خسائر الائتمان المتوقعة على هذه الأصول المالية باستخدام مصفوفة مخصصات تستند إلى خبرة الصندوق التاريخية في خسائر الائتمان، مع تعديلها وفقًا للعوامل الخاصة بالمدينين والظروف الاقتصادية العامة وتقييم كل من الاتجاه الحالي والمتوقع للظروف في تاريخ إعداد التقرير، بما في ذلك القيمة الزمنية للنقود عند الاقتضاء.

بالنسبة لجميع الأدوات المالية الأخرى، يعترف الصندوق بخسائر الائتمان المتوقعة مدى الحياة عندما يكون هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي. ومع ذلك، إذا لم تزداد مخاطر الائتمان على الأداة المالية بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي، يقيس الصندوق مخصص الخسارة لتلك الأداة المالية بمبلغ يساوي خسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهرًا.

يعتمد تقييم ما إذا كان ينبغي الاعتراف بخسارة الائتمان المتوقعة على مدى العمر على الزيادات الكبيرة في احتمالية أو خطر حدوث التخلف عن السداد منذ الاعتراف الأولي بدلاً من وجود دليل على تعرض الأصل المالي لضعف الائتمان في تاريخ إعداد التقارير.

تمثل خسارة الائتمان المتوقعة على مدى العمر الخسائر الائتمانية المتوقعة التي ستنجم عن جميع أحداث التخلف عن السداد المحتملة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. وعلى النقيض من ذلك، تمثل خسارة الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهرًا الجزء من خسارة الائتمان المتوقعة على مدى العمر المتوقع الذي من المتوقع أن ينتج عن أحداث التخلف عن السداد على الأداة المالية والتي من الممكن أن تحدث في غضون 12 شهرًا بعد تاريخ إعداد التقارير.

(i) زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان

عند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على أداة مالية قد زادت بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي، يقارن الصندوق بين مخاطر التخلف عن السداد على الأداة المالية في تاريخ إعداد التقارير ومخاطر التخلف عن السداد على الأداة المالية في تاريخ الاعتراف الأولي. وفي إجراء هذا التقييم، يأخذ الصندوق في الاعتبار كل من المعلومات الكمية والنوعية المعقولة والقابلة للدعم، بما في ذلك الخبرة التاريخية والمعلومات التطلعية المتاحة دون تكلفة أو جهد غير مبرر.

تتضمن المعلومات التطلعية التي يتم النظر فيها التوقعات المستقبلية للصناعات التي يعمل فيها مدينو الصندوق، والتي تم الحصول عليها من تقارير الخبراء الاقتصاديين والمحللين الماليين والهيئات الحكومية ومراكز الفكر ذات الصلة وغيرها من المنظمات المماثلة، فضلاً عن النظر في مصادر خارجية مختلفة للمعلومات الاقتصادية الفعلية والمتوقعة التي تتعلق بالعمليات الأساسية للصندوق.

3. السياسات المحاسبة الهامة (تتمة)

الموجودات المالية (تتمة)

تدني قيمة الموجودات المالية (تتمة)

(i) زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان (تتمة)

وعلى وجه الخصوص، تؤخذ المعلومات التالية في الاعتبار عند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي:

• تدهور كبير فعلي أو متوقع في التصنيف الائتماني الخارجي (إن وجد) أو الداخلي للأداة المالية
• تدهور كبير في مؤشرات السوق الخارجية لمخاطر الائتمان لأداة مالية معينة، على سبيل المثال • زيادة كبيرة في الفارق الائتماني، أو أسعار مقايضة الائتمان الافتراضية للمدين، أو طول الفترة أو المدى الذي أصبحت فيه القيمة العادلة للأصل المالي أقل من تكلفته المطفأة
• تغييرات سلبية قائمة أو متوقعة في الظروف التجارية أو المالية أو الاقتصادية والتي من المتوقع أن تسبب انخفاضًا كبيرًا في قدرة المدين على الوفاء بالتزاماته المالية
• تدهور كبير فعلي أو متوقع في النتائج التشغيلية للمدين
• زيادات كبيرة في مخاطر الائتمان على الأدوات المالية الأخرى لنفس المدين
• تغيير سلبي كبير فعلي أو متوقع في البيئة التنظيمية أو الاقتصادية أو التكنولوجية للمدين مما يؤدي إلى انخفاض كبير في قدرة المدين على الوفاء بالتزاماته المالية

بغض النظر عن نتيجة التقييم المذكور أعلاه، يفترض الصندوق أن مخاطر الائتمان على الأصل المالي قد زادت بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي عندما تكون المدفوعات التعاقدية متأخرة عن السداد لأكثر من 30 يومًا، ما لم يكن لدى الصندوق معلومات معقولة وقابلة للدعم تثبت خلاف ذلك.

وعلى الرغم مما تقدم، يفترض الصندوق أن مخاطر الائتمان على الأداة المالية لم ترتفع بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي إذا تم تحديد الأداة المالية على أنها ذات مخاطر ائتمان منخفضة في تاريخ إعداد التقارير.

يتم تحديد الأداة المالية على أنها ذات مخاطر ائتمانية منخفضة إذا:

(1)كانت الأداة المالية ذات مخاطر منخفضة للتخلف عن السداد،
(2) كان لدى المقترض قدرة قوية على تلبية التزامات التدفق النقدي التعاقدية في الأمد القريب، و
(3) قد تؤدي التغيرات السلبية في الظروف الاقتصادية والتجارية في الأمد البعيد، ولكن ليس بالضرورة، إلى تقليل قدرة المقترض على الوفاء بالتزاماته النقدية التعاقدية.

يعتبر الصندوق أن الأصل المالي ذو مخاطر ائتمانية منخفضة عندما يكون للأصل تصنيف ائتماني خارجي "درجة استثمارية" وفقًا للتعريف المفهوم عالميًا أو إذا لم يكن التصنيف الخارجي متاحًا، فإن الأصل لديه تصنيف داخلي "أداء". يعني الأداء أن الطرف المقابل لديه وضع مالي قوي ولا توجد مبالغ مستحقة.

يراقب الصندوق بانتظام فعالية المعايير المستخدمة لتحديد ما إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان ويراجعها حسب الاقتضاء لضمان أن المعايير قادرة على تحديد الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان قبل أن يصبح المبلغ مستحقًا.

3. السياسات المحاسبة الهامة (تتمة)

الموجودات المالية (تتمة)

تدني قيمة الموجودات المالية (تتمة)

(ii) تعريف التخلف عن السداد

يعتبر الصندوق ما يلي بمثابة حدث تخلف عن السداد لأغراض إدارة مخاطر الائتمان الداخلية، حيث تشير الخبرة التاريخية إلى أن الأصول المالية التي تلبي أيًا من المعايير التالية لا يمكن استردادها بشكل عام:

•عندما يكون هناك خرق للعهود المالية من قبل المدين

• تشير المعلومات التي تم تطويرها داخليًا أو التي تم الحصول عليها من مصادر خارجية إلى أن المدين من غير المرجح أن يسدد لدائنيه، بما في ذلك الصندوق، بالكامل (دون مراعاة أي ضمانات يحتفظ بها الصندوق) وبصرف النظر عن التحليل أعلاه، يعتبر الصندوق أن التخلف عن السداد قد حدث عندما يكون أحد الأصول المالية متأخرًا عن السداد لأكثر من 90 يومًا ما لم يكن لدى الصندوق معلومات معقولة وقابلة للدعم لإثبات أن معيار التخلف عن السداد الأكثر تأخرًا هو أكثر ملاءمة.

(iii) الموجودات المالية المتعثرة ائتمانيا

يعتبر الأصل المالي معوقًا ائتمانيًا عندما يحدث حدث أو أكثر له تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة لذلك الأصل المالي. يتضمن الدليل على أن الأصل المالي معوق ائتمانيًا بيانات يمكن ملاحظتها حول الأحداث التالية:

(أ) صعوبة مالية كبيرة يواجهها المصدر أو المقترض؛

(ب) خرق العقد، مثل حدث التخلف عن السداد أو التأخر في السداد) انظر (ii) أعلاه(؛

(ج) منح المقرض (المقرضون) للمقترض، لأسباب اقتصادية أو تعاقدية تتعلق بالصعوبة المالية التي يواجهها المقترض، تنازلاً (تنازلات) لم يكن المقرض (المقرضون) ليفكروا فيه لولا ذلك؛

(د) أصبح من المحتمل أن يعلن المقترض إفلاسه أو إعادة تنظيم مالي آخر؛ أو

(ه) اختفاء سوق نشطة لذلك الأصل المالي بسبب الصعوبات المالية .

(و) سياسة الشطب

يقوم الصندوق بتوفير أو شطب الأصول المالية بالكامل عندما تكون هناك معلومات تشير إلى أن المدين يعاني من صعوبات مالية شديدة ولا توجد احتمالات واقعية للتعافي، على سبيل المثال عندما يتم وضع المدين تحت التصفية أو يدخل في إجراءات الإفلاس. قد تظل الأصول المالية المشطوبة خاضعة لأنشطة الإنفاذ بموجب إجراءات الاسترداد الخاصة بالصندوق، مع مراعاة المشورة القانونية عند الاقتضاء. يتم الاعتراف بأي عمليات استرداد تتم في الربح أو الخسارة المنفصلة.

(ز) قياس واعتراف خسائر الائتمان المتوقعة

يعد قياس خسائر الائتمان المتوقعة دالة على احتمال التخلف عن السداد والخسارة في حالة التخلف عن السداد (أي حجم الخسارة في حالة التخلف عن السداد) والتعرض عند التخلف عن السداد. يعتمد تقييم احتمال التخلف عن السداد والخسارة في حالة التخلف عن السداد على البيانات التاريخية المعدلة بالمعلومات التطلعية كما هو موضح أعلاه. أما بالنسبة للتعرض عند التخلف عن السداد بالنسبة للأصول المالية، فيتمثل ذلك في القيمة الإجمالية المحمولة للأصول في تاريخ إعداد التقارير، إلى جانب أي مبالغ إضافية من المتوقع سحبها في المستقبل بحلول تاريخ التخلف عن السداد والتي يتم تحديدها على أساس الاتجاه التاريخي، وفهم الصندوق للاحتياجات التمويلية المستقبلية المحددة للمدينين، وغيرها من المعلومات التطلعية ذات الصلة.

3. السياسات المحاسبة الهامة (تتمة)

الموجودات المالية (تتمة)

تدني قيمة الموجودات المالية (تتمة)

(ز) قياس واعتراف خسائر الائتمان المتوقعة (تتمة)

بالنسبة للأصول المالية، يتم تقدير الخسارة الائتمانية المتوقعة على أنها الفرق بين جميع التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للصندوق وفقًا للعقد وجميع التدفقات النقدية التي يتوقع الصندوق تلقيها، مخصومة بسعر الفائدة الفعلي الأصلي.

إذا قام الصندوق بقياس مخصص الخسارة لأداة مالية بمبلغ يساوي الخسارة الائتمانية المتوقعة مدى الحياة في فترة الإبلاغ السابقة، لكنه يحدد في تاريخ الإبلاغ الحالي أن شروط الخسارة الائتمانية المتوقعة مدى الحياة لم تعد مستوفاة، يقوم الصندوق بقياس مخصص الخسارة بمبلغ يساوي الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهرًا في تاريخ الإبلاغ الحالي، باستثناء الأصول التي تم استخدام النهج المبسط لها.

يعترف الصندوق بمكسب أو خسارة انخفاض القيمة في الأرباح أو الخسائر لجميع الأدوات المالية مع التعديل المقابل لقيمتها الدفترية من خلال حساب مخصص الخسارة.

إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية

لا يقوم الصندوق بإلغاء الاعتراف بالأصل المالي إلا عندما تنتهي الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصل، أو عندما ينقل الأصل المالي وجميع المخاطر والمكافآت المرتبطة بملكية الأصل إلى كيان آخر. إذا لم ينقل الصندوق أو يحتفظ بجميع المخاطر والمكافآت المرتبطة بالملكية واستمر في التحكم في الأصل المحول، فإن الصندوق يعترف بحصته المحتفظ بها في الأصل والالتزام المرتبط بالمبالغ التي قد يتعين عليه دفعها. إذا احتفظ الصندوق بجميع المخاطر والمكافآت المرتبطة بملكية الأصل المالي المحول، فإن الصندوق يستمر في الاعتراف بالأصل المالي ويعترف أيضًا بالاقتراض المضمون للعائدات المستلمة.

عند إلغاء الاعتراف بالأصل المالي المقاس بالتكلفة المطفأة، يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل ومجموع المقابل المستلم والمستحق في الربح أو الخسارة. وعلى النقيض من ذلك، عند إلغاء الاعتراف باستثمار في أداة حقوق ملكية اختار الصندوق عند الاعتراف الأولي قياسه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإن المكسب أو الخسارة التراكمية المتراكمة سابقًا في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات لا يتم إعادة تصنيفها إلى الربح أو الخسارة، ولكن يتم تحويلها إلى الأرباح المحتجزة.

الالتزامات المالية وحقوق الملكية

التصنيف كديون أو حقوق ملكية

يتم تصنيف أدوات الدين وحقوق الملكية إما كالتزامات مالية أو حقوق ملكية وفقًا لجوهر الترتيبات التعاقدية وتعريفات الالتزام المالي وأداة حقوق الملكية.

أدوات حقوق الملكية

أداة حقوق الملكية هي أي عقد يثبت وجود مصلحة متبقية في أصول كيان ما بعد خصم جميع التزاماته. يتم الاعتراف بأدوات حقوق الملكية الصادرة عن الصندوق بالعائدات المستلمة، صافيًا من تكاليف الإصدار المباشرة. يتم الاعتراف بإعادة شراء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالصندوق وخصمها مباشرة في حقوق الملكية. لا يتم الاعتراف بأي ربح أو خسارة في الربح أو الخسارة عند شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالصندوق.

3. السياسات المحاسبة الهامة (تتمة)

المطلوبات المالية

يتم قياس جميع الالتزامات المالية لاحقًا بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية

الالتزامات المالية التي لا تمثل (أ) مقابلًا مشروطًا للمستحوذ في اندماج الأعمال، أو (ب) محتفظًا بها للتداول، أو (ج) مُحددة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، يتم قياسها لاحقًا بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

طريقة الفائدة الفعلية هي طريقة لحساب التكلفة المطفأة للالتزام المالي وتخصيص مصاريف الفائدة على مدى الفترة ذات الصلة. معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يخصم بدقة المدفوعات النقدية المستقبلية المقدرة (بما في ذلك جميع الرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة التي تشكل جزءًا لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي وتكاليف المعاملات والأقساط أو الخصومات الأخرى) خلال العمر المتوقع للالتزام المالي، أو (حيثما كان ذلك مناسبًا) فترة أقصر، إلى التكلفة المطفأة للالتزام المالي.

إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية

يقوم الصندوق بإلغاء الاعتراف بالالتزامات المالية فقط عندما يتم سداد التزامات الصندوق أو إلغاؤها أو انتهاء صلاحيتها. يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي الذي تم إلغاء الاعتراف به والمقابل المدفوع والمستحق الدفع في الربح أو الخسارة.

عندما يتبادل الصندوق مع المقرض الحالي أداة دين واحدة بأخرى بشروط مختلفة بشكل كبير، يتم احتساب هذا التبادل على أنه إطفاء للالتزام المالي الأصلي والاعتراف بالتزام مالي جديد. وبالمثل، يقوم الصندوق باحتساب التعديل الجوهري لشروط التزام قائم أو جزء منه على أنه إطفاء للالتزام المالي الأصلي والاعتراف بالتزام جديد. يُفترض أن الشروط مختلفة بشكل كبير إذا كانت القيمة الحالية المخصومة للتدفقات النقدية بموجب الشروط الجديدة، بما في ذلك أي رسوم مدفوعة صافية من أي رسوم مستلمة ومخصومة باستخدام سعر الفائدة الفعلي الأصلي، مختلفة بنسبة 10 في المائة على الأقل عن القيمة الحالية المخصومة للتدفقات النقدية المتبقية للالتزام المالي الأصلي. إذا لم يكن التعديل جوهريًا، فإن الفرق بين: (1) القيمة الدفترية للالتزام قبل التعديل؛ و(2) يتم الاعتراف بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية بعد التعديل في الربح أو الخسارة باعتبارها ربح أو خسارة التعديل ضمن المكاسب والخسائر الأخرى.

تعويض الأدوات المالية

يتم تعويض الأصول المالية والمطلوبات المالية ويتم تسجيل المبلغ الصافي في بيان المركز المالي إذا كان هناك حق قانوني قابل للتنفيذ حاليًا لتعويض المبالغ المعترف بها وكانت هناك نية للتسوية على أساس صافٍ، أو تحقيق الأصول وتسوية المطلوبات في وقت واحد. يجب ألا يكون الحق القانوني القابل للتنفيذ مشروطًا بأحداث مستقبلية ويجب أن يكون قابلاً للتنفيذ في سياق العمل العادي وفي حالة التخلف عن السداد أو الإفلاس من قبل الصندوق أو الطرف المقابل.

العملات الأجنبية

يتم تسجيل المعاملات بالعملات الأجنبية بالسعر السائد في تاريخ المعاملة. يتم إعادة ترجمة الأصول والمطلوبات النقدية المقومة بالعملات الأجنبية بسعر الصرف السائد في تاريخ المركز المالي. يتم أخذ جميع الفروقات إلى بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر.

3. السياسات المحاسبة الهامة (تتمة)

النقد وما يعادله

لغرض بيان التدفقات النقدية، يتكون النقد وما يعادله من أرصدة بنكية.

المستحقات والمصروفات المستحقة

يتم الاعتراف بالالتزامات مقابل المبالغ التي سيتم دفعها في المستقبل مقابل السلع أو الخدمات المستلمة، سواء تم إصدار فاتورة بها من قبل المورد أم لا.

القيمة العادلة

القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه لبيع أحد الأصول أو دفعه لنقل أحد الالتزامات في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس في السوق الرئيسية، أو في حالة عدم وجودها، السوق الأكثر ملاءمة التي يمكن للصندوق الوصول إليها في ذلك التاريخ. تعكس القيمة العادلة للالتزام مخاطر عدم الأداء.

عندما يكون متاحًا، يقيس الصندوق القيمة العادلة للأداة باستخدام السعر المحدد في سوق نشطة لتلك الأداة. ويعتبر السوق نشطًا إذا حدثت معاملات للأصل أو الالتزام بتواتر وحجم كافيين لتوفير معلومات التسعير على أساس مستمر.

مستحقات أخرى

يتم إدراج المستحقات الأخرى بمبلغ الفاتورة الأصلي مطروحًا منه مخصص لأي مبالغ غير قابلة للتحصيل. يتم إجراء تقدير للمستحقات المشكوك في تحصيلها عندما يصبح تحصيل المبلغ بالكامل غير محتمل.

المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون لدى الصندوق التزام حالي (قانوني أو بناء) نتيجة لحدث سابق، ومن المحتمل أن يكون الصندوق ملزمًا بتسوية الالتزام ويمكن إجراء تقدير موثوق لمبلغ الالتزام.

المبلغ المعترف به كمخصص هو أفضل تقدير للمقابل المطلوب لتسوية الالتزام الحالي في تاريخ بيان المركز المالي، مع مراعاة المخاطر وعدم اليقين المحيط بالالتزام. عندما يتم قياس المخصص باستخدام التدفقات النقدية المقدرة لتسوية الالتزام الحالي، فإن قيمته الدفترية هي القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية.

عندما يكون من المتوقع استرداد بعض أو كل الفوائد الاقتصادية المطلوبة لتسوية المخصص من طرف ثالث، يتم الاعتراف بالمستحق كأصل إذا كان من المؤكد تقريبًا استلام السداد ويمكن قياس مبلغ المستحق بشكل موثوق.

الوحدات القابلة للاسترداد

يتم إصدار الوحدات القابلة للاسترداد واستردادها حسب خيار حاملها بأسعار تعتمد على صافي قيمة أصول الصندوق لكل وحدة في وقت الإصدار أو الاسترداد.

صافي قيمة الأصول لكل وحدة

يتم تحديد صافي قيمة أصول الصندوق في أي يوم تقييم بقسمة إجمالي الأصول مطروحًا منها التزامات الصندوق على إجمالي عدد الوحدات القائمة في ذلك الوقت.

3. السياسات المحاسبة الهامة (تتمة)

الأحداث التي وقعت بعد تاريخ إعداد التقارير

يتم تعديل البيانات المالية لتعكس الأحداث التي وقعت بين تاريخ إعداد التقارير وتاريخ اعتماد البيانات المالية للإصدار، بشرط أن تقدم دليلاً على الظروف التي كانت قائمة في تاريخ إعداد التقارير. تتم مناقشة أي أحداث ما بعد نهاية العام غير القابلة للتعديل في البيانات المالية عندما تكون جوهرية.

4.الأحكام النقدية والمصادر الرئيسية لعدم اليقين في التقدير

يتطلب إعداد البيانات المالية وفقًا لمعايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية من الإدارة إجراء تقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المبلغ عنها للأصول والخصوم والدخل والمصروفات والإفصاح عن الأصول والخصوم المحتملة. قد تحدث أحداث مستقبلية من شأنها أن تتسبب في تغيير الافتراضات المستخدمة في التوصل إلى التقديرات. تنعكس آثار أي تغيير في التقديرات في البيانات المالية عندما تصبح قابلة للتحديد بشكل معقول.

يتم تقييم الأحكام والتقديرات بشكل مستمر وتستند إلى الخبرة التاريخية وعوامل أخرى، بما في ذلك توقعات الأحداث المستقبلية التي يُعتقد أنها معقولة في ظل الظروف.

<u>الأحكام الهامة</u>

في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للصندوق، أصدرت الإدارة الأحكام التالية، بصرف النظر عن تلك التي تنطوي على تقديرات، والتي لها التأثير الأكثر أهمية على المبالغ المعترف بها في البيانات المالية:

تقييم نموذج العمل

يعتمد تصنيف وقياس الأصول المالية على نتائج اختبار نموذج العمل ونتائج اختبار نموذج العمل. يحدد الصندوق نموذج العمل على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الأصول المالية معًا لتحقيق هدف عمل معين. يتضمن هذا التقييم حكمًا يعكس جميع الأدلة ذات الصلة بما في ذلك كيفية تقييم أداء الأصول وقياس أدائها والمخاطر التي تؤثر على أداء الأصول وكيفية إدارتها وكيفية تعويض مديري الأصول. يراقب الصندوق الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي يتم إلغاء الاعتراف بها قبل استحقاقها لفهم سبب التخلص منها وما إذا كانت الأسباب متسقة مع هدف العمل الذي تم الاحتفاظ بالأصل من أجله. المراقبة هي جزء من التقييم المستمر للصندوق لمعرفة ما إذا كان نموذج العمل الذي يتم الاحتفاظ بالأصول المالية المتبقية من أجله لا يزال مناسبًا وإذا لم يكن مناسبًا ما إذا كان هناك تغيير في نموذج العمل وبالتالي تغيير محتمل في تصنيف تلك الأصول.
قررت الإدارة أن يتم قياس جميع استثماراتها في الأوراق المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بناءً على نموذج أعمالها.

الاستمرارية

قامت إدارة الصندوق بتقييم قدرتها على الاستمرار ككيان مستمر وهي مقتنعة بأن لديها الموارد لمواصلة العمل في المستقبل المنظور. علاوة على ذلك، لا تدرك الإدارة أي شكوك جوهرية قد تلقي بظلال من الشك على قدرة الصندوق على الاستمرار ككيان مستمر. لذلك، يستمر إعداد البيانات المالية على أساس الاستمرارية.

4. الأحكام النقدية والمصادر الرئيسية لعدم اليقين في التقدير (تتمة)

التقديرات

يتم مناقشة الافتراض الرئيسي فيما يتعلق بالمستقبل والمصادر الأخرى لعدم اليقين في التقدير في تاريخ الوضع المالي والتي تنطوي على مخاطر كبيرة قد تتسبب في تعديل مادي للمبالغ المحمولة للأصول والخصوم خلال السنة المالية القادمة أدناه.

حساب بدل الخسارة

عند قياس خسائر الائتمان المتوقعة، يستخدم الصندوق معلومات مستقبلية معقولة وقابلة للدعم، والتي تستند إلى افتراضات للحركة المستقبلية للعوامل الاقتصادية المختلفة وكيف ستؤثر هذه العوامل على بعضها البعض. يستخدم الصندوق تقديرات لحساب معدلات الخسارة.

الخسارة في حالة التخلف عن السداد هي تقدير للخسارة الناشئة عن التخلف عن السداد. وهي تستند إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي يتوقع المقرض تلقيها، مع مراعاة التدفقات النقدية من الضمانات وتعزيزات الائتمان المتكاملة.

2. استثمارات في أوراق مالية

الأوراق *المالية الاستثمارية مسجلة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:*

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
	ريال قطري	ريال قطري
الاستثمار في السندات	**37,295,516**	37,570,528
	37,295,516	37,570,528

وتتمثل حركة الأوراق المالية الاستثمارية فيما يلي:

	2025	2024
	ريال قطري	ريال قطري
في 1 يناير	**37,570,528**	36,531,337
الإضافات خلال العام	**7,851,128**	10,952,269
التخلصات خلال العام	**(9,266,788)**	(10,654,148)
تغيرات القيمة العادلة خلال العام	**1,140,648**	741,070
في 31 ديسمبر	**37,295,516**	37,570,528

5. الاستثمارات في الأوراق المالية (تتمة)

إن التكلفة والقيمة العادلة للاستثمارات في الأوراق المالية في نهاية السنة هي كما يلي:

	2025	2024
	ريال قطري	ريال قطري
تكلفة الاستثمارات في الأوراق المالية	**36,976,325**	36,749,071
الربح غير المحقق من إعادة تقييم الاستثمارات في الأوراق المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة منذ البداية	**319,191**	821,457
في 31 ديسمبر	**37,295,516**	37,570,528

تم إعادة تقييم الاستثمارات في الأوراق المالية على أساس سعر إغلاق السوق للسندات في تاريخ إعداد التقارير.

6. فوائد مستحقة القبض

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
	ريال قطري	ريال قطري
فوائد مستحقة على الأوراق المالية الاستثمارية	**571,883**	491,370
	571,883	491,370

7. أرصدة لدى البنوك

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
	ريال قطري	ريال قطري
الأرصدة لدى البنوك	**976,541**	111,660

يتم تقييم الأرصدة لدى البنوك على أنها ذات مخاطر ائتمانية منخفضة للتخلف عن السداد نظرًا لأن هذه البنوك تخضع بشكل أساسي لتنظيم شديد من قبل البنوك المركزية في البلدان المعنية. وعليه، تقدر إدارة الصندوق مخصص الخسارة على الأرصدة لدى البنوك في نهاية فترة الإبلاغ بمبلغ يعادل خسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهرًا. لا يوجد أي من الأرصدة لدى البنوك في نهاية فترة الإبلاغ متأخرة السداد، ومع الأخذ في الاعتبار تجربة التخلف عن السداد التاريخية والتصنيفات الائتمانية الحالية للبنك، فقد قامت إدارة الصندوق بتقييم عدم وجود أي انخفاض في القيمة، وبالتالي لم تسجل أي مخصص خسارة على هذه الأرصدة.

8. إفصاحات الأطراف ذات الصلة

تمثل الأطراف ذات الصلة المؤسس ومدير الصندوق والمديرين وموظفي الإدارة الرئيسيين للصندوق والكيانات التي تسيطر عليها أو تسيطر عليها بشكل مشترك أو تتأثر بها بشكل كبير هذه الأطراف.

يتم الموافقة على سياسات وشروط المعاملات من قبل الإدارة.

تتضمن المعاملات مع الأطراف ذات الصلة رسوم الإدارة.

رسوم الإدارة

يتم احتساب رسوم الإدارة ودفعها لمدير الصندوق على أساس شهري بمعدل سنوي قدره 0.75% من صافي قيمة أصول الصندوق. فيما يلي الرصيد الناتج عن المعاملات مع طرف ذي صلة:

مستحق لطرف ذو علاقة

	العلاقة	**31 ديسمبر 2025**	31 ديسمبر 2024
		ريال قطري	ريال قطري
بنك قطر الوطني الخاص (سويسرا)	مدير الصندوق	**24,683**	24,203
		24,683	24,203

المعاملات مع الأطراف ذات الصلة المدرجة في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر هي كما يلي:

	الطرف ذو العلاقة	العلاقة	**31 ديسمبر 2025**	31 ديسمبر 2024
			ريال قطري	ريال قطري
رسوم الإدارة	بنك قطر الوطني الخاص (سويسرا)	مدير الصندوق	**294,314**	283,815

9. مستحقات ومصروفات مستحقة

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
	ريال قطري	ريال قطري
رسوم مهنية مستحقة الدفع	**81,168**	59,499
رسوم إدارية مستحقة الدفع	**6,370**	6,370
رسوم أمين الحفظ مستحقة الدفع	**6,370**	6,370
رسوم متنوعة مستحقة الدفع	**946**	855
	94,854	73,094

10. صافي الربح من الاستثمارات في الأوراق المالية

صافي الربح من الأوراق المالية الاستثمارية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة هي كما يلي:

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
	ريال قطري	ريال قطري
صافي الربح / (الخسارة) المحققة من بيع الأوراق المالية الاستثمارية	**22,834**	(101,499)
صافي الربح غير المحقق من إعادة تقييم الأوراق المالية الاستثمارية	**1,140,648**	741,070
صافي الربح من الأوراق المالية الاستثمارية	**1,163,482**	639,571

11. إدارة المخاطر المالية

يتعرض الصندوق للمخاطر التالية من الأدوات المالية:

أ) مخاطر الائتمان؛
ب) مخاطر السيولة؛ و
ج) مخاطر السوق

مقدمة ونظرة عامة

يتمثل هدف الصندوق في إدارة المخاطر في خلق وحماية قيمة حامل الوحدات. إن المخاطر متأصلة في أنشطة الصندوق، ولكن يتم إدارتها من خلال عملية مستمرة من التعريف والقياس والمراقبة، مع مراعاة حدود المخاطر والضوابط الأخرى. إن عملية إدارة المخاطر بالغة الأهمية لاستمرار ربحية الصندوق.

هيكل إدارة المخاطر

مدير الصندوق مسؤول عن تحديد المخاطر والسيطرة عليها. ويشرف مدير الصندوق على إدارة المخاطر الإجمالية للصندوق ويكون مسؤولاً عنها في نهاية المطاف.

نظام قياس المخاطر وإعداد التقارير

يتم قياس مخاطر الصندوق باستخدام طريقة تعكس الخسارة المتوقعة التي من المرجح أن تنشأ في الظروف العادية والخسائر غير المتوقعة التي تمثل تقديرًا للخسارة الفعلية النهائية استنادًا إلى النماذج الإحصائية. تستفيد النماذج من الاحتمالات المستمدة من الخبرة، المعدلة لتعكس البيئة الاقتصادية.

يراقب مدير الصندوق ويقيس المخاطر الإجمالية فيما يتعلق بالتعرض الكلي للمخاطر عبر جميع أنواع المخاطر والأنشطة.

تركيز المخاطر المفرط

يشير التركيز إلى الحساسية النسبية لأداء الصندوق للتطورات التي تؤثر على صناعة أو موقع جغرافي معين. تنشأ تركيزات المخاطر عندما يتم إبرام عدد من الأدوات المالية أو العقود مع نفس الطرف المقابل، أو عندما يشارك عدد من الأطراف المقابلة في أنشطة تجارية مماثلة، أو أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية، أو عندما يكون لديهم سمات اقتصادية مماثلة من شأنها أن تجعل قدرتهم على الوفاء بالالتزامات التعاقدية تتأثر بشكل مماثل بالتغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو غيرها. قد تنشأ تركيزات مخاطر السيولة من شروط سداد الالتزامات المالية، أو مصادر تسهيلات الاقتراض أو الاعتماد على سوق معينة لتحقيق الأصول السائلة.

11. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

تركيز المخاطر المفرط (تتمة)

قد ينشأ تركيز مخاطر الصرف الأجنبي إذا كان لدى الصندوق مركز مفتوح صافٍ كبير بعملة أجنبية واحدة، أو إذا كان لديه مراكز مفتوحة صافية مجمعة بعدة عملات تميل إلى التحرك معًا. ومن أجل تجنب التركيز المفرط للمخاطر، يسعى مدير الصندوق إلى الحفاظ على محفظة متنوعة.

أ) مخاطر الائتمان

إن مخاطر الائتمان هي المخاطر التي قد تنشأ عن فشل الطرف المقابل لأداة مالية في الوفاء بالتزام أو التزام دخل فيه مع الصندوق، مما يؤدي إلى خسارة مالية للصندوق. وتنشأ هذه المخاطر بشكل أساسي من الأرصدة المصرفية والفوائد المستحقة.

ويدير الصندوق هذه المخاطر من خلال وضع أرصدته المصرفية لدى مؤسسات ذات تصنيف ائتماني مرتفع. ويعتبر الصندوق أن جودة الائتمان للمبالغ التي لم تتأخر عن السداد أو التي تعرضت للتلف جيدة.

ويمثل الحد الأقصى لتعرض الصندوق في تاريخ إعداد التقارير المبالغ الدفترية الخاصة بالأصول المالية ذات الصلة في بيان المركز المالي.

ومن أجل تقليل مخاطر الائتمان، قام الصندوق بتطوير وصيانة تصنيفات مخاطر الائتمان الخاصة بالصندوق لتصنيف التعرضات وفقًا لدرجة مخاطر التخلف عن السداد. يتم توفير معلومات التصنيف الائتماني من قبل وكالات تصنيف مستقلة حيثما تتوفر، وإذا لم تكن متاحة، تستخدم الإدارة معلومات مالية أخرى متاحة للجمهور وسجلات التداول الخاصة بالصندوق لتصنيف المدينين الرئيسيين.

يتألف إطار تصنيف مخاطر الائتمان الحالي للصندوق من الفئات التالية:

فئة	الوصف	أساس الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة
تنفيذ عملية شطب	الطرف المقابل لديه مخاطر منخفضة للتخلف عن السداد وليس لديه أي مبالغ متأخرة	12شهرًاECL
مشكوك فيها	المبلغ متأخر عن السداد لأكثر من 30 يومًا أو كان هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي	ECL مدى الحياة – غير معوقة ائتمانيًا
في حالة التقصير	المبلغ متأخر عن السداد لأكثر من 90 يومًا أو هناك دليل يشير إلى أن الأصل معوق ائتمانيًا	ECL مدى الحياة – معوقة ائتمانيًا
التخلف عن السداد	هناك دليل يشير إلى أن المدين يعاني من صعوبات مالية شديدة وليس لدى الصندوق أي احتمال واقعي للتعافي	يتم شطب المبلغ

تتضمن الجداول أدناه تفاصيل جودة الائتمان للأصول المالية للصندوق بالإضافة إلى الحد الأقصى لتعرض الصندوق لمخاطر الائتمان حسب درجات تصنيف مخاطر الائتمان:

11. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

أ) مخاطر الائتمان (تتمة)

31 ديسمبر 2025	إيضاح	التصنيفات الائتمانية الخارجية	التصنيفات الائتمانية الداخلية	الخسائر الائتمانية المتوقعة 12 شهرًا أو مدى الحياة	إجمالي القيمة الدفترية	بدل الخسارة	صافي القيمة الدفترية
					ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري
فوائد مستحقة القبض	6	غير متاح	جيد الأداء	الخسائر الائتمانية المتوقعة 12 شهرًا	**571,883**	--	**571,883**
أرصدة البنوك	7	+A	جيد الأداء	الخسائر الائتمانية المتوقعة 12 شهرًا	**976,541**	--	**976,541**

31 ديسمبر 2024	إيضاح	التصنيفات الائتمانية الخارجية	التصنيفات الائتمانية الداخلية	الخسائر الائتمانية المتوقعة 12 شهرًا أو مدى الحياة	إجمالي القيمة الدفترية	بدل الخسارة	صافي القيمة الدفترية
					ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري
فوائد مستحقة القبض	6	غير متاح	جيد الأداء	الخسائر الائتمانية المتوقعة 12 شهرا	491,370	--	491,370
أرصدة البنوك	7	A	جيد الأداء	الخسائر الائتمانية المتوقعة 12 شهرا	111,660	--	111,660

ب) مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي المخاطر التي قد لا يتمكن الصندوق من الوفاء بالتزاماته المالية عند استحقاقها. ويتلخص نهج الصندوق في إدارة السيولة في ضمان حصوله قدر الإمكان على سيولة كافية لتلبية التزاماته عند استحقاقها، في ظل الظروف العادية والصعبة، دون تكبد خسائر غير مقبولة أو المخاطرة بإلحاق الضرر بسمعة الصندوق.

يستثمر الصندوق بشكل أساسي في السندات الصادرة عن الحكومات والبنوك المركزية والشركات المرموقة الموجودة إما في قطر أو في دول أخرى أعضاء في مجلس التعاون الخليجي، وتتمثل سياسة الصندوق في الاحتفاظ بما يكفي من النقد وما يعادله لتلبية متطلبات التشغيل العادية وطلبات الاسترداد المتوقعة. ومن واجب مدير الصندوق مراقبة موقف السيولة في الصندوق على أساس يومي.

11. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

ب) مخاطر السيولة (تتمة)

توضح الجداول التالية الاستحقاق التعاقدي المتبقي للصندوق لالتزاماته المالية غير المشتقة مع فترات سداد متفق عليها. والمبالغ الموضحة في الجدول هي التدفقات النقدية غير المخصومة التعاقدية. والأرصدة المستحقة خلال 12 شهرًا تساوي أرصدتها الدفترية حيث أن تأثير الخصم ليس كبيرًا.

في 31 ديسمبر 2025	**أقل من سنة**	**بين 1 و 2 سنة**	**بين 2 و 5 سنوات**	**أكثر من 5 سنوات**	**المجموع**
	ريال قطري	**ريال قطري**	**ريال قطري**	**ريال قطري**	**ريال قطري**
مستحقات لطرف ذو علاقة	**24,683**	--	--	--	**24,683**
المستحقات والمصروفات المستحقة	**94,854**	--	--	--	**94,854**
	119,537	--	--	--	**119,537**

في 31 ديسمبر 2024	أقل من سنة	بين 1 و 2 سنة	بين 2 و 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	المجموع
	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري
مستحقات لطرف ذو علاقة	24,203	--	--	--	24,203
المستحقات والمصروفات المستحقة	73,094	--	--	--	73,094
	97,297	--	--	--	97,297

11. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

تحليل النضج

يتم إعداد تحليل استحقاق الأصول المالية للصندوق على أساس استحقاقها المتوقع، في حين يتم إعداد تحليل استحقاق الالتزامات المالية للصندوق على أساس استحقاقها التعاقدي المتبقي.

2025	*من 0 إلى 3 أشهر*	*من 3 إلى 6 أشهر*	*من 6 إلى 12 شهرًا*	*من 1 إلى 5 سنوات*	*أكثر من 5 سنوات*	*المجموع*
	ريال قطري	*ريال قطري*	*ريال قطري*	*ريال قطري*	*ريال قطري*	*ريال قطري*
الموجودات المالية						
أرصدة لدى البنوك	**976,541**	--	--	--	--	**976,541**
فوائد مستحقة القبض	**571,883**	--	--	--	--	**571,883**
استثمارات في أوراق مالية	**37,295,516**					**37,295,516**
إجمالي الموجودات المالية	**38,843,940**	--	--	--	--	**38,843,940**
المطلوبات المالية						
مستحقات لطرف ذو علاقة	**24,683**	--	--	--	--	**24,683**
مستحقات ومصروفات مستحقة	**94,854**	--	--	--	--	**94,854**
إجمالي المطلوبات المالية	**119,537**	--	--	--	--	**119,537**
فجوة السيولة	**38,724,403**	--	--	--	--	**38,724,403**

2024	*من 0 إلى 3 أشهر*	*من 3 إلى 6 أشهر*	*من 6 إلى 12 شهرًا*	*من 1 إلى 5 سنوات*	*أكثر من 5 سنوات*	*المجموع*
	ريال قطري	*ريال قطري*	*ريال قطري*	*ريال قطري*	*ريال قطري*	*ريال قطري*
الموجودات المالية						
أرصدة لدى البنوك	111,660	--	--	--	--	111,660
فوائد مستحقة القبض	491,370	--	--	--	--	491,370
استثمارات في أوراق مالية	37,570,528	--	--	--	--	37,570,528
إجمالي الموجودات المالية	38,173,558	--	--	--	--	38,173,558
المطلوبات المالية						
مستحقات لطرف ذو علاقة	24,203	--	--	--	--	24,203
مستحقات ومصروفات مستحقة	73,094	--	--	--	--	73,094
إجمالي المطلوبات المالية	97,297					97,297
فجوة السيولة	38,076,261	--	--	--	--	38,076,261

11. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

ج. مخاطر السوق

مخاطر السوق هي المخاطر التي قد تؤثر بها التغيرات في أسعار السوق، مثل أسعار الفائدة وأسعار الصرف الأجنبي، على دخل الصندوق أو القيمة العادلة لممتلكاته من الأدوات المالية. ويتمثل هدف إدارة مخاطر السوق في إدارة ومراقبة التعرضات لمخاطر السوق ضمن المعايير المقبولة، مع تحسين العائد.

مخاطر العملة

مخاطر العملة هي المخاطر التي قد تتقلب بها قيمة الأوراق المالية بسبب التغيرات في أسعار الصرف الأجنبي. لا يقوم الصندوق بتحوط تعرضه للعملات الأجنبية. تتم غالبية معاملات الصندوق بالريال القطري والدولار الأمريكي. ونظرًا لأن الريال القطري مرتبط بالدولار الأمريكي، فإن تعرض الصندوق لمخاطر العملة الأجنبية ضئيل ويتعلق فقط بأسعار التحويل التي يعالجها البنك للمعاملات المقومة بالدولار الأمريكي.

مخاطر أسعار الفائدة

تنشأ مخاطر أسعار الفائدة من احتمالية تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على التدفقات النقدية المستقبلية أو القيم العادلة للأدوات المالية. ترى إدارة الصندوق أن تعرض الصندوق لمخاطر أسعار الفائدة ضئيل نظرًا لأن الصندوق ليس لديه أي أصول أو التزامات مالية بأسعار فائدة متغيرة.

يحلل الجدول التالي تعرض الصندوق لمخاطر أسعار الفائدة. يتم إدراج أصول الصندوق والتزاماته بالقيمة العادلة وتصنيفها حسب إعادة التسعير التعاقدية أو تواريخ الاستحقاق، أيهما أقرب.

2025	*من 0 إلى 3 أشهر*	*من 3 إلى 6 أشهر*	*من 6 إلى 12 شهرًا*	*من 1 إلى 5 سنوات*	*أكثر من 5 سنوات*	*غير حساس للفائدة*	*المجموع*
	ريال قطري	*ريال قطري*	*ريال قطري*	*ريال قطري*	*ريال قطري*	*ريال قطري*	*ريال قطري*
الموجودات المالية							
أرصدة البنوك	--	--	--	--	--	**976,541**	**976,541**
الفوائد المستحقة	**571,883**	--	--	--	--	--	**571,883**
الأوراق المالية الاستثمارية	--	--	--	--	--	**37,295,516**	**37,295,516**
إجمالي الموجودات المالية	**571,883**	--	--	--	--	**38,272,057**	**38,843,940**
المطلوبات المالية							
المستحقات لطرف ذي صلة	--	--	--	--	--	**24,683**	**24,683**
المستحقات والمصروفات المستحقة	--	--	--	--	--	**94,854**	**94,854**
إجمالي المطلوبات المالية	--	--	--	--	--	**119,537**	**119,537**
فجوة حساسية الفائدة الإجمالية	**571,883**	--	--	--	--	**38,152,520**	**38,724,403**

11. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

مخاطر أسعار الفائدة (تتمة)

2024	*من 0 إلى 3 أشهر*	*من 3 إلى 6 أشهر*	*من 6 إلى 12 شهرًا*	*من 1 إلى 5 سنوات*	*أكثر من 5 سنوات*	*غير حساس للفائدة*	*المجموع*
	ريال قطري	*ريال قطري*	*ريال قطري*	*ريال قطري*	*ريال قطري*	*ريال قطري*	*ريال قطري*
الموجودات المالية							
أرصدة البنوك	--	--	--	--	--	111,660	111,660
الفوائد المستحقة	491,370	--	--	--	--	--	491,370
الأوراق المالية الاستثمارية	--	--	--	--	--	37,570,528	37,570,528
إجمالي الموجودات المالية	491,370	--	--	--	--	37,682,188	38,173,558
المطلوبات المالية							
المستحقات لطرف ذي صلة	--	--	--	--	--	24,203	24,203
المستحقات والمصروفات المستحقة	--	--	--	--	--	73,094	73,094
إجمالي المطلوبات المالية						97,297	97,297
فجوة حساسية الفائدة الإجمالية	491,370	--	--	--	--	37,584,891	38,076,261

12. القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية

القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه لبيع أحد الأصول أو دفعه لنقل أحد الالتزامات في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. وبالتالي، قد تنشأ فروق بين القيمة الدفترية وتقديرات القيمة العادلة. ويستند تعريف القيمة العادلة إلى افتراض أن الصندوق هو مؤسسة مستمرة دون أي نية أو متطلب لتقليص نطاق عملياته بشكل ملموس أو القيام بمعاملة بشروط معاكسة.

يتم تسجيل الأوراق المالية الاستثمارية بالقيمة العادلة وبالتالي لا يوجد فرق بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة.

تعتبر القيمة العادلة للفوائد والسمسرة المستحقة، والأرصدة المصرفية، والمستحقات للأطراف ذات الصلة والدائنين والنفقات المستحقة، والتي يتم إعادة تسعيرها بشكل أساسي، وقصيرة الأجل في المدة ويتم إصدارها بأسعار السوق، تقريبية بشكل معقول لقيمتها الدفترية

12. القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية (تتمة)

التسلسل الهرمي للقيمة العادلة

يستخدم الصندوق التسلسل الهرمي التالي لتحديد والإفصاح عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية حسب أسلوب التقييم:

المستوى 1: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للأصول أو الالتزامات المتطابقة.
المستوى 2: المدخلات بخلاف الأسعار المعلنة المدرجة في المستوى 1 والتي يمكن ملاحظتها للأصل أو الالتزام، إما بشكل مباشر (أي كأسعار) أو بشكل غير مباشر (أي مشتقة من الأسعار)؛
المستوى 3: المدخلات للأصل أو الالتزام التي لا تستند إلى بيانات السوق القابلة للملاحظة (المدخلات غير القابلة للملاحظة).
يتم تقييم الأوراق المالية الاستثمارية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة وفقًا لطريقة التقييم من المستوى 1.

القيمة العادلة للأوراق المالية الاستثمارية كما في 31 ديسمبر 2025 هي 37,295,516 ريال قطري وفقًا للمستوى 1 من التسلسل الهرمي للقيمة العادلة (2024: 37,570,528 ريال قطري). خلال العام المنتهي في 31 ديسمبر 2025، لم تكن هناك تحويلات بين قياسات القيمة العادلة من المستوى 1 والمستوى 2 (31 ديسمبر 2024: لا شيء) ولم تكن هناك تحويلات إلى ومن قياسات القيمة العادلة من المستوى 3 (31 ديسمبر 2024: لا شيء). وبصرف النظر عن الأوراق المالية الاستثمارية، ترى الإدارة أن القيمة الدفترية للأصول المالية والمطلوبات المالية المعترف بها في البيانات المالية بالتكلفة المطفأة تقترب من قيمتها العادلة.

القيم العادلة للأصول المالية والمطلوبات، إلى جانب القيم الدفترية الموضحة في بيان المركز المالي، هي كما يلي:

31 ديسمبر 2025

	الموجودات المالية		**المطلوبات المالية**	**مستوى التسلسل الهرمي**
	القيمة العادلة للسهم	**التكلفة المستهلكة**	**التكلفة المستهلكة**	1
	ريال قطري	**ريال قطري**	**ريال قطري**	**ريال قطري**
أرصدة البنوك (ملاحظة 7)	--	**976,541**	--	--
الفوائد المستحقة (ملاحظة 6)	--	**571,883**	--	--
الأوراق المالية الاستثمارية (ملاحظة 5)	**37,295,516**	--	--	**37,295,516**
المستحقات لطرف ذي صلة (ملاحظة 8)	--	--	**24,683**	--
المستحقات والمصروفات المستحقة (ملاحظة 9)	--	--	**94,854**	--

31 ديسمبر 2024

	الموجودات المالية		المطلوبات المالية	مستوى التسلسل الهرمي
	القيمة العادلة للسهم	التكلفة المستهلكة	التكلفة المستهلكة	**1**
	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري	ريال قطري
أرصدة البنوك (ملاحظة 7)	--	111,660	--	--
الفوائد المستحقة (ملاحظة 6)	--	491,370	--	--
الأوراق المالية الاستثمارية (ملاحظة 5)	37,570,528	--	--	37,570,528
المستحقات لطرف ذي صلة (ملاحظة 8)	--	--	24,203	--
المستحقات والمصروفات المستحقة (ملاحظة 9)	--	--	73,094	--

13. الموافقة على البيانات المالية

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 من قبل مدير الصندوق في 25 يناير 2025.